مداخلة بعنوان الآليات القانونية والتنظيمية للنهوض باقتصادات الجماعات المحلية في الجزائر

من اعداد الاستاذين

- بوحادة محمد سعد (جامعة غرداية)
- سويلم محمد (جامعة غرداية)

المقدمة

تُعدّ الجماعات المحلية ركيزة أساسية في البناء المؤسسي للدولة الجزائرية، باعتبارها الفضاء القريب من المواطن والمكلف بتجسيد السياسات العمومية على المستوى المحلي، لا سيما تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أضحى تفعيل دور هذه الجماعات في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية ضرورة ملحّة في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، خاصة مع تذبذب الإيرادات النفطية، وتزايد الحاجة إلى تنويع مصادر التمويل وتعزيز الجاذبية المحلية للاستثمار.

إنّ التشريع الجزائري حاول، منذ الاستقلال، أن يُؤطر التنظيم الإداري للجماعات المحلية من خلال حزمة من القوانين، أبرزها **قانون البلدية وقانون الولاية**، غير أنّ هذه النصوص لا تزال، في كثير من جوانبها، تقليدية ومرتكزة على مركزية القرار، وهو ما يعيق في غالب الأحيان قدرة الجماعات المحلية على المبادرة والابتكار والاستثمار.

بناءً على ما سبق، يطرح هذا المقال الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية الآليات القانونية والتنظيمية الحالية في النهوض باقتصادات الجماعات المحلية في الجزائر؟ وما هي الإصلاحات المقترحة لتحقيق تنمية اقتصادية محلية فعّالة ومستدامة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي – النقدي، من خلال تفكيك النصوص القانونية ذات الصلة، وتحليل واقع التسيير المحلي، ثم تقديم رؤية اقتراحية قائمة على مقاربة شمولية تشرك البعد القانوني، السياسي والاقتصادي.

وتنبثق عن الإشكالية تساؤلات فرعية من بينها:

- ما هو الإطار الدستوري والقانوني الذي يحدد صلاحيات الجماعات المحلية في المجال الاقتصادي؟

- ما هي التحديات التي تعيق مساهمة هذه الجماعات في التنمية الاقتصادية؟
- كيف يمكن إصلاح المنظومة القانونية والتنظيمية بما يضمن تمكينًا حقيقيًا للجماعات المحلية اقتصاديًا؟

وتنقسم هذه الدراسة إلى محورين رئيسيين:

- **المحور الأول** :الإطار القانوني والتنظيمي للجماعات المحلية في الجزائر.
- **المحور الثاني** :التصورات والآليات المقترحة للنهوض بالاقتصاد المحلي.

المحور الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للجماعات المحلية في الجزائر

تُعتبر الجماعات المحلية جزءاً أساسياً من النظام الإداري في الجزائر، وتعدّ المسؤول الأول عن تطبيق السياسات الاقتصادية والتنموية على المستوى المحلي. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تكون هناك آليات قانونية وتنظيمية تضمن فعالية أداء هذه الجماعات في النهوض بالاقتصاد المحلي. في هذا السياق، يتم تحديد حقوق وواجبات الجماعات المحلية في إطار عدة نصوص قانونية، مع تحديد آليات التمويل والإدارة والتنمية الاقتصادية.

01- الإطار الدستوري للجماعات المحلية

يعتبر الدستور الجزائري المصدر الأساسي الذي يحدد الإطار العام لتنظيم الجماعات المحلية. المادة 10 من الدستور الجزائري، المعدل سنة 2020، تنص على أن "السلطات المحلية تتمتع بالشخصية القانونية وبالاستقلال الإداري والمالي". ورغم هذه الاستقلالية، تبقى الجماعات المحلية تحت سيطرة التنظيم المركزي في عدة جوانب، مما يؤثر على قدرتها على تطوير اقتصاداتها بشكل مستقل[1].

كما أن الدستور يعزز مبدأ اللامركزية، الذي يسمح للجماعات المحلية بالتحكم في مواردها الاقتصادية، إلا أن غياب القوانين التفصيلية التي تُنظم هذا الدور الاقتصادي يحد من قدرة الجماعات على الإبداع في مشاريعها الاقتصادية المحلية[2].

[1]- الدستور الجزائري المعدل لعام 2020، المادة 10،

[2]- القانون العضوي رقم 16-10

02- التنظيم القانوني للجماعات المحلية: قانون البلدية وقانون الولاية

من بين أهم القوانين التي تحدد الإطار القانوني والتنظيمي للجماعات المحلية في الجزائر، هناك قانون البلدية رقم 11-10 الذي تم إصداره في عام 2011. يحدد هذا القانون كيف يتم تسيير الشؤون المحلية من خلال المجالس الشعبية البلدية، ويشمل ذلك الأمور الاقتصادية مثل تنظيم الضرائب المحلية، تنمية المشاريع الصغيرة، والإنفاق على البنية التحتية الأساسية[3].

كذلك، ينظم قانون الولاية الذي يحدد صلاحيات وتفويضات مجالس الولايات، ويعطيها إمكانية التنسيق مع البلديات في المشاريع الاقتصادية الكبرى. ومع ذلك، تبقى هذه القوانين تقليدية، ولا توفر بشكل كافٍ الآليات اللازمة لتحفيز الاستثمار المحلي أو تسهيل ممارسة الأنشطة الاقتصادية بشكل عام[4].

03-الهيئات المنتخبة وصلاحياتها الاقتصادية

تتمثل السلطة المحلية في الجزائر في المجالس الشعبية البلدية والمجالس الشعبية الولائية التي يتم انتخابها من قبل الشعب. ومن بين أبرز صلاحيات هذه الهيئات، القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية المحلية وتنفيذ مشاريع التنمية على مستوى البلديات والولايات. على الرغم من ذلك، فإن هذه الصلاحيات تظل محدودة من حيث التمويل والقدرة على تخصيص الموارد الضرورية لتنفيذ هذه المشاريع[5].

إنّ معظم القرارات الاقتصادية المحلية يتم اتخاذها بناءً على التوجيهات المركزية، مما يعوق قدرة الجماعات المحلية على الابتكار في مشاريعها الاقتصادية الخاصة. علاوة على ذلك، يواجه المسؤولون المحليون تحديات كبيرة في التنسيق بين البلديات والولايات على مستوى تنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة.

04- آليات التمويل المحلية

التمويل المحلي يعد من أبرز التحديات التي تواجه الجماعات المحلية في الجزائر، حيث يعتمد هذا التمويل بشكل أساسي على الضرائب المحلية، مثل الضرائب العقارية والضرائب المهنية، بالإضافة إلى التحويلات المالية من الدولة. في هذا السياق، يُعتبر التمويل المركزي هو المصدر الأساسي

[3]- قانون البلدية رقم 11-10 الصادر في 2011.

[4]- قانون البلدية رقم 11-10 الصادر في 2011.

[5]- محمد الأمين زين الدين، "دور المجالس المحلية في تفعيل التنمية الاقتصادية"، مجلة الاقتصاد الجزائري، 2019.

للموارد المالية، بينما تبقى الموارد الذاتية للجماعات المحلية محدودة، مما يُعرقل قدرتها على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية بفعالية[6].

كما أن التمويل الذاتي، الذي يعتمد على الإيرادات المحلية، يعاني من مشكلات تتعلق بضعف القاعدة الضريبية والافتقار إلى آليات تحصيل فعالة، مما يجعل الجماعات المحلية تعتمد بشكل كبير على تحويلات الدولة التي تكون غالباً غير كافية لتحقيق التنمية المستدامة.

5- الإطار المؤسسي والإداري لتفعيل آليات الاقتصاد المحلي

تُعتبر الهيئات المحلية مثل المجالس الشعبية البلدية والهيئات التنفيذية جزءاً أساسياً من الآليات الإدارية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي. إذ يقوم المجلس البلدي بتحديد أولويات التنمية الاقتصادية المحلية، بينما تعمل الهيئات التنفيذية مثل المديريات الاقتصادية والمالية على تنفيذ هذه الأولويات بشكل يتماشى مع التشريعات المحلية.

ومع ذلك، تواجه هذه الهيئات تحديات متعلقة بال نقص التنسيق، حيث لا توجد آليات متكاملة لضمان تنسيق فعّال بين هذه الهيئات، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تباطؤ وتيرة تنفيذ المشاريع التنموية.

6- .نقص الرقابة والشفافية في تسيير الموارد الاقتصادية المحلية

على الرغم من وجود آليات رقابية مثل مجلس المحاسبة و اللجان الداخلية، إلا أن الرقابة المحلية تفتقر إلى الشفافية في كثير من الحالات، مما يؤدي إلى الإهدار المالي في بعض المشاريع الاقتصادية. فعادة ما يواجه المتعاملون المحليون صعوبة في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بميزانيات المشاريع وآلية تنفيذها، مما يقلل من فاعلية الرقابة الاقتصادية على المشاريع المنفذة في البلديات والولايات[7].

تحسين الشفافية وتعزيز الرقابة الداخلية يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين فاعلية الأداء الاقتصادي المحلي. لذا، لا بد من تبني آليات رقابة أكثر صرامة وتحسين الشفافية في الإجراءات المحلية من خلال التقارير الدورية والإفصاح عن استخدام الأموال العامة.

---

[6]- تقرير مجلس المحاسبة الجزائري، "الرقابة المالية على الجماعات المحلية"، 2020.

[7]- تقرير وزارة الداخلية الجزائرية، "الإدارة المحلية والمالية العمومية"، 2019.

7- .التحديات المرتبطة بالتمويل المحلي وتحديد الأولويات

أحد التحديات الكبيرة التي تواجه الجماعات المحلية هو تحديد أولويات التنمية الاقتصادية في ظل محدودية الموارد. فالجماعات التي تعتمد على التمويل المركزي تواجه صعوبة في اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة بناءً على احتياجاتها المحلية الخاصة. هذا الوضع يؤدي إلى تباين في مستويات التنمية بين الجماعات المحلية، ويؤثر سلبًا على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة على مستوى البلاد[8].

خلاصة المحور الأول

تتضح من خلال التحليل أن الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم الجماعات المحلية في الجزائر يواجه العديد من التحديات المرتبطة بـ نقص التنسيق بين الهيئات المحلية، محدودية التمويل المحلي، وضعف الرقابة والشفافية. وعلى الرغم من أن التشريعات المحلية قد وضعت الأسس التي تمكن الجماعات من ممارسة صلاحياتها الاقتصادية، إلا أن هناك حاجة ملحة لإصلاح هذا الإطار لتطوير أداء الجماعات المحلية في المجالات الاقتصادية.

المحور الثاني: آليات تطوير اقتصاد الجماعات المحلية

النهوض بالاقتصاد المحلي يتطلب تطبيق آليات قانونية وتنظيمية متكاملة، تركز على تعزيز دور اللامركزية الاقتصادية، تحفيز الاستثمار المحلي، تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ورقمنة الإدارة المحلية. في هذا المحور، سنتناول هذه الآليات بالتفصيل، مع تقديم نماذج من البلديات الجزائرية التي نجحت في تطبيق بعض هذه الآليات.

01- اللامركزية الاقتصادية: منح الصلاحيات الاقتصادية للجماعات المحلية

من أهم الآليات التي يجب تعزيزها في الجزائر هي اللامركزية الاقتصادية، التي تُتيح للجماعات المحلية ممارسة صلاحيات أوسع في المجال الاقتصادي. على الرغم من أن الجماعات المحلية تتمتع بالشخصية القانونية، إلا أن تشريعات الجزائر لا تُمكّنها من اتخاذ قرارات اقتصادية استراتيجية مستقلة تمامًا. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى تعديل الإطار القانوني ليشمل تفويضًا أكبر من الصلاحيات الاقتصادية للجماعات المحلية، مثل القدرة على استقطاب الاستثمارات الخاصة، وتنفيذ مشاريع تنموية محلية.

---

[8]- البنك الدولي، "التحديات المالية للإدارة المحلية في الجزائر"، تقرير اقتصادي، 2020.

كما يُمكن للجماعات المحلية أن تكون مستقلة ماليًا عن طريق تنمية القاعدة الضريبية المحلية، مثل الضرائب على الأملاك العقارية والأنشطة التجارية. يجب العمل على تحسين التحصيل الضريبي من خلال إجراءات تسهل عملية الدفع وتوسيع القاعدة الضريبية لتشمل كافة الفاعلين الاقتصاديين على المستوى المحلي[9].

02- تحفيز الاستثمار المحلي وتشجيع المبادرات الاقتصادية

تُعتبر الاستثمارات المحلية أساسًا للنمو الاقتصادي المستدام في أي منطقة. ولتحفيز هذا النوع من الاستثمار، يجب توفير بيئة اقتصادية محفزة تشمل تقديم حوافز ضريبية، تسهيل الإجراءات الإدارية، و تقليص البيروقراطية التي تواجه المستثمرين المحليين.

على المستوى المحلي، يجب أن تُولي البلديات اهتمامًا أكبر ل تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تعدّ ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي المحلي. من بين آليات التشجيع التي يمكن اتخاذها :

-توفير مساحات للإيجار للمشاريع الصغيرة بأسعار معقولة.

- تمويل مشاريع مبتكرة من خلال برامج خاصة للمشاريع الاقتصادية.

ومن الأمثلة الناجحة في هذا المجال، بلدية بومرداس التي عملت على تفعيل مشاريع خاصة لتطوير الحرف المحلية، من خلال تقديم مساعدات مالية وفنية للمنتجين المحليين، ما ساهم في زيادة حجم الإنتاج المحلي وتحفيز النشاط الاقتصادي في المنطقة^2.

03- الشراكة بين القطاعين العام والخاص(PPP)

تُعتبر الشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP) من الآليات الفعالة التي يمكن للجماعات المحلية الاستفادة منها لتعزيز اقتصادها. يتيح هذا النموذج للجماعات المحلية الاستفادة من الاستثمارات الخاصة في المشاريع العامة، مثل البنية التحتية، الطاقة المتجددة، و مشاريع الإسكان.

قد تتضمن الشراكة بين القطاعين العام والخاص على سبيل المثال، المشاريع التي تديرها البلديات بالشراكة مع شركات خاصة في مجالات المواصلات العامة أو إعادة تأهيل المنشآت. وعلى الرغم من أهمية هذا النموذج، فإنه يحتاج إلى تشريعات واضحة تضمن الشفافية وتحدّد حقوق وواجبات الأطراف المشاركة في هذه الشراكات.

[9]- قانون البلدية رقم 11-10

مثال بارز في هذا السياق هو مشروع شراكة بلدية وقطاع خاص في الجزائر العاصمة لتحسين خدمات النقل العام، حيث تم توقيع اتفاقيات مع شركات خاصة لتحسين وسائل النقل العام في المدينة، وهو ما أسهم في تحسين الاقتصاد المحلي وتقليل التكاليف الباهظة للبلدية في هذا المجال[10].

04- رقمنة الإدارة المحلية

تعد الرقمنة من أبرز أدوات التطوير في الوقت الحالي، حيث تتيح للجماعات المحلية توفير خدمات أفضل للمواطنين، وتحسين إجراءات الإدارة المحلية بشكل أسرع وأكثر فعالية. من خلال إدخال التكنولوجيا في تسيير العمليات اليومية، يمكن تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف المرتبطة بالبيروقراطية.

يمكن للجماعات المحلية البدء بتطبيق الأنظمة الرقمية في التحصيل الضريبي، إدارة المشاريع التنموية، و تقديم الخدمات العامة. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر التحول الرقمي فرصة مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية التي تبحث عن بيئة مواتية للابتكار.

-بلدية تيزي وزو تمثل نموذجًا ناجحًا في تطبيق الرقمنة، حيث قامت بتطبيق نظام رقمي موحد لإدارة الشؤون المالية والإدارية بشكل فعال، مما قلّل من التعاملات الورقية، وسهل للمواطنين متابعة ملفاتهم بطريقة أسرع وأكثر شفافية[11].

05- .نماذج ناجحة لبلديات جزائرية رائدة في النهوض بالاقتصاد المحلي

-بلدية بومرداس: تُعدّ بلدية بومرداس مثالاً جيدًا على التنمية الاقتصادية المحلية من خلال تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم القطاع الحرفي المحلي. تم إنشاء مراكز لصناعة الحرف مما ساهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الاقتصاد المحلي.

-بلدية تيزي وزو: تعتبر تيزي وزو من البلديات الرائدة في الرقمنة و الإدارة الذكية. فإدخال التكنولوجيا الرقمية في إدارة المشاريع والخدمات العامة قد ساهم في تحسين كفاءة العمليات المحلية وجذب استثمارات جديدة.

[10]- تقرير الجزائر العاصمة عن الشراكات بين القطاع العام والخاص، 2021.

[11]- بلدية تيزي وزو، "تطبيق الرقمنة في الإدارة المحلية"، تقرير سنوي 2020.

-بلدية الجزائر العاصمة: قامت بتطبيق شراكة بين القطاع العام والخاص في مشاريع النقل العام، مما أسهم في تحسين البنية التحتية للمدينة وتعزيز الاقتصاد المحلي من خلال جذب استثمارات خاصة في قطاع النقل.

خلاصة المحور الثاني

من خلال تعزيز آليات اللامركزية الاقتصادية، تحفيز الاستثمار المحلي، الشراكات بين القطاعين العام والخاص، و الرقمنة، يمكن للجماعات المحلية في الجزائر أن تلعب دورًا أكثر فاعلية في النهوض بالاقتصاد المحلي. وتعد بلديات بومرداس، تيزي وزو، و الجزائر العاصمة نماذج رائدة في هذا المجال، حيث تم تطبيق هذه الآليات بنجاح لتحقيق تنمية اقتصادية محلية مستدامة.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه الجماعات المحلية في تفعيل آليات النهوض بالاقتصاد المحلي في الجزائر

رغم وضوح الآليات القانونية والتنظيمية التي تتيح للجماعات المحلية تطوير اقتصادها، فإن **واقع التطبيق** يواجه العديد من **العقبات** و**القيود**، سواءً كانت ذات طابع قانوني، مؤسساتي، أو مادي، مما يجعل عملية التنمية الاقتصادية المحلية عملية معقدة وبطيئة.

01- الإطار القانوني المقيد وضعف التنسيق بين الجماعات والدولة

تعاني الجماعات المحلية في الجزائر من **قيود تشريعية**، حيث تبقى خاضعة بشكل كبير لتوجيهات السلطة المركزية، مما يحدّ من **استقلالية اتخاذ القرار** الاقتصادي. لا تزال النصوص القانونية، كقانون البلدية (11-10) وقانون الولاية (12-07)، تمنح صلاحيات واسعة للإدارة المركزية، بينما تجعل الجماعات المحلية في موقع تنفيذ أكثر من كونها فاعلًا في رسم السياسات[12].

كما أن غياب **تنسيق فعّال** بين الإدارات المحلية والمركزية يعيق تنفيذ المشاريع الاقتصادية بشكل متكامل، ويخلق نوعًا من التضارب في الصلاحيات بين مختلف الهيئات (البلدية، الولاية، القطاعات الوزارية).

[12]- قانون البلدية 11-10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37 لسنة 2011.

02- ضعف القدرات البشرية والمالية

من أبرز التحديات كذلك هو **ضعف التأطير البشري**، حيث تفتقر العديد من الجماعات المحلية إلى إطارات مؤهلة في **مجالات التخطيط، الاقتصاد، وإدارة المشاريع** .ويرتبط ذلك أيضًا بضعف برامج التكوين المستمر التي تسمح بتأهيل العنصر البشري داخل الجماعات المحلية[13].

أما من الجانب المالي، فإن أغلب البلديات تعتمد بشكل شبه كلي على **الإعانات التي تقدمها الدولة**، إذ لا تتجاوز نسبة البلديات التي تتمتع بالاكتفاء الذاتي المالي 5%، وهو ما يشير إلى **تبعية مالية خانقة**[14].

ونتيجة لذلك، لا تتمكن الجماعات من برمجة مشاريع تنموية مستقلة ذات طابع اقتصادي، ولا من تحمل مخاطر الاستثمار.

03-البيروقراطية والعراقيل الإدارية

تُعدّ **البيروقراطية** من العوامل المثبطة للنمو الاقتصادي المحلي، إذ يواجه المستثمرون المحليون عراقيل متعددة مثل:

- طول إجراءات رخص البناء والاعتماد.
- تعدد المتدخلين في ملفات الاستثمار.
- غياب الشفافية في منح العقار الصناعي أو الزراعي.

وقد خلصت تقارير صادرة عن مجلس المحاسبة إلى أن العديد من البلديات تُواجه مشاكل في **إعداد دفتر الشروط وإدارة المرافق الاقتصادية**، بسبب غياب الكفاءات والخبرة[15].

04-غياب آليات مبتكرة للتمويل المحلي

تفتقر الجماعات المحلية في الجزائر إلى **آليات تمويل مبتكرة** تُمكنها من تجاوز التبعية للدولة، مثل:

- التمويل عن طريق إصدار **سندات محلية** .(Municipal Bonds)
- **صناديق استثمار محلية.**
- الشراكات مع **القطاع الخاص** في تمويل المشاريع ذات العائد المحلي.

---

[13]- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير عن تقييم القدرات البشرية في الجماعات المحلية، 2020.

[14]- دراسة للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CNESE)، بعنوان: "اقتصاد الجماعات المحلية: الواقع والتحديات"، 2021.

[15]- مجلس المحاسبة، التقرير السنوي، 2022.

ورغم وجود إطار قانوني يُتيح الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، إلا أن تطبيقه محليًا لا يزال ضعيفًا بسبب **غياب آليات تنفيذية واضحة** على المستوى البلدي[16].

05- ضعف إشراك المجتمع المدني والفاعلين المحليين

تُظهر التجربة الجزائرية أيضًا ضعف إشراك **الفاعلين المحليين** من جمعيات، تعاونيات، وأفراد المجتمع المدني في **تصميم وتنفيذ المشاريع الاقتصادية** .هذا الضعف يحدّ من فعالية التخطيط الاقتصادي المحلي، ويحرم الجماعات من استغلال **المعارف المحلية** والطاقات الكامنة في المجتمع.

في المقابل، أثبتت تجارب عالمية أن **المشاركة المجتمعية** عنصرٌ أساسي في تحقيق تنمية محلية ناجحة، عبر آليات مثل **الميزانية التشاركية** و**الحوار الاقتصادي المحلي**[17].

خلاصة المحور الثالث

تُظهر المؤشرات بوضوح أن التحديات التي تواجه الجماعات المحلية في الجزائر ذات طابع **تشريعي، مالي، إداري، وبشري**، مما يتطلب مقاربة شاملة تقوم على:

- **إعادة النظر في القوانين المنظمة** للعمل المحلي.
- **تعزيز الاستقلال المالي والبشري** للبلديات.
- **محاربة البيروقراطية** وتسهيل الإجراءات للمستثمرين.
- **تفعيل آليات التمويل البديلة.**
- **إشراك المجتمع المدني** في التنمية الاقتصادية المحلية.

خاتمة الموضوع

من خلال تناول **الآليات القانونية والتنظيمية** للنهوض باقتصادات الجماعات المحلية في التشريع الجزائري، تبين أن هناك تحديات كبيرة تواجه الجماعات المحلية في الجزائر في مجالات التمويل، الرقابة، وتحديد الأولويات الاقتصادية. على الرغم من أن **التشريعات الجزائرية** قد وضعت أسسًا قانونية مهمة، إلا أن **الواقع العملي** يبرز بعض الثغرات التي تعرقل قدرة هذه الجماعات على تحقيق

[16]- المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

[17] - UNDP, "Local Governance for Sustainable Development", Regional Report, 2020. .1

التنمية الاقتصادية المستدامة. هذه الثغرات تشمل نقص التنسيق بين الهيئات المحلية، محدودية الصلاحيات الاقتصادية، وتراجع فعالية الرقابة على الموارد.

من جهة أخرى، قدمنا في المحور الثاني مجموعة من **الآليات** التي يمكن أن تساهم في **تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية**، مثل تعزيز **اللامركزية الاقتصادية، تحفيز الاستثمار المحلي، تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص**، و **الرقمنة**، وهي آليات نجحت بعض البلديات الجزائرية في تطبيقها على أرض الواقع مثل **بلدية بومرداس** و **بلدية تيزي وزو**، والتي تشكل نماذج رائدة في هذا المجال.

إشكالية البحث كانت تتمحور حول :**كيف يمكن تحسين الآليات القانونية والتنظيمية لتفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؟**

إن الإجابة على هذه الإشكالية تستدعي من الدولة الجزائرية والسلطات المحلية **إصلاحًا جذريًا** للإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم العمل المحلي، وتحقيق توازن بين **الاستقلالية المالية والإدارية** للجماعات المحلية و **التوجيهات المركزية**، بما يسهم في تعزيز قدرتها على اتخاذ قرارات اقتصادية استراتيجية وتحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات

1. **تعزيز اللامركزية الاقتصادية** :من الضروري تعزيز دور **الجماعات المحلية** من خلال منحها **صلاحيات أوسع** في المجالات الاقتصادية. يجب تعديل التشريعات الوطنية بما يسمح للجماعات المحلية بالتحكم الكامل في مواردها المالية وتنفيذ مشاريع اقتصادية مستقلة بما يتناسب مع احتياجاتها المحلية.
2. **تحسين النظام المالي المحلي** :يُوصى بتوسيع قاعدة **التحصيل الضريبي المحلي**، وتحسين **آليات جمع الضرائب** لتشمل جميع الأنشطة الاقتصادية في البلديات. علاوة على ذلك، يمكن تحسين **التمويل الذاتي** للجماعات المحلية من خلال إنشاء **صناديق تمويل خاصة** لدعم المشاريع المحلية.
3. **تفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP):** يجب تعزيز التعاون بين **القطاع العام** و **القطاع الخاص**، خاصة في مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، من خلال إبرام اتفاقيات شراكة واضحة تحترم حقوق الطرفين وتدعم الاقتصاد المحلي.

4. **رقمنة إدارة البلديات** :يجب على الجماعات المحلية البدء في تنفيذ **التحول الرقمي** في جميع جوانب عملها، بدءًا من **التحصيل الضريبي**، وصولاً إلى **إدارة المشاريع** و **تقديم الخدمات العامة** .يمكن للجماعات المحلية الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال مثل **بلدية تيزي وزو** التي نجحت في رقمنة عملياتها.
5. **تطوير برامج تدريبية للإطارات المحلية** :من الضروري إطلاق **برامج تدريبية** لإعداد **الإطارات المحلية** على كيفية تطبيق السياسات الاقتصادية الفعالة، وكيفية إدارة الموارد المالية بفعالية، وتحفيز الاستثمار المحلي. هذه البرامج يجب أن تشمل تكوينًا في **إدارة المشاريع** و **التخطيط الاقتصادي**.
6. **تشجيع الاستثمار المحلي وتقديم الحوافز** :يجب على البلديات توفير بيئة اقتصادية جاذبة من خلال تقديم **إعفاءات ضريبية** أو **تسهيلات مالية** للمستثمرين المحليين، وذلك لتشجيعهم على إقامة المشاريع الاقتصادية في المناطق الأقل تطورًا.
7. **تحسين الشفافية والرقابة** :يجب تعزيز **الرقابة الداخلية** في الجماعات المحلية وتفعيل آليات **الشفافية** في استخدام الأموال العامة. من خلال ذلك، يمكن ضمان **إدارة فعّالة** للموارد وتحقيق **العدالة في توزيع المشاريع**.

الخلاصة :إذا ما تم تطبيق هذه التوصيات، فإنها ستمكن **الجماعات المحلية** في الجزائر من **تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة** من خلال تعزيز استقلاليتها المالية والإدارية، وزيادة قدرتها على تحفيز الاستثمارات المحلية وتنفيذ مشاريع اقتصادية مبتكرة. إن إحداث تغييرات حقيقية في الإطار القانوني والتنظيمي سيتيح للجماعات المحلية فرصة أكبر لتحقيق دورها المحوري في النهوض بالاقتصاد الوطني، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة للمواطنين وتطوير المناطق المحلية بشكل متوازن ومستدام.

.